



Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة

ISSN: 2707-7675

Journal of University Studies for Inclusive Research

Vol.3, Issue 1 1(2022), 8234-8256

USRIJ Pvt. Ltd.,

حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية: القواعد النظامية والتنظيمية والإطار العملي

حامد بكر دنيا فلاتة*

حليمة بوكروشة*

* طالب الدكتوراه في القانون، كلية أحمد إبراهيم للحقوق، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا.
* الأستاذ المساعد في الشريعة والقانون، كلية أحمد إبراهيم للحقوق، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا.



ملخص البحث

يهدف البحث إلى مناقشة القواعد النظامية والتنظيمية والإطار العملي لسير عملية الحوكمة في المملكة العربية السعودية. وتعتبر حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية تحديًا جديدًا في دولة جديدة نسبيًا في القواعد النظامية القانونية، ومدى فعالية القواعد النظامية والتنظيمية والإطار العملي للحوكمة في المملكة العربية السعودية، وما مدى التحديات التي تواجه عملية تطبيق حوكمة الشركات ونجاحها في المملكة، والأدوار التي تهدف إلى تكامل وتعزيز قواعد الحوكمة لتعالج هيكلتها لتكون إيجابية للقطاع التجاري للشركات في الحاضر والمستقبل، وعلى ضوء ذلك يمكن التعرف على القواعد النظامية والتنظيمية والإطار العملي لسير عملية الحوكمة في المملكة العربية السعودية. إن من أهم محاور حوكمة الشركات خلال القواعد النظامية والتنظيمية والإطار العملي لسير عملية الحوكمة في المملكة العربية السعودية هي حصول المساهمين على جميع حقوقهم المتصلة بالسهم، خاصة الحق في الحصول على نصيب من الأرباح التي يتقرر توزيعها، والحق في الحصول على نصيب من موجودات الشركة عند التصفية، وحق حضور جمعيات المساهمين والاشتراك في مداواتها والتصويت على قراراتها، وحق التصرف في الأسهم، وحق مراقبة أعمال مجلس الإدارة ورفع دعوى المسؤولية على أعضاء المجلس، وحق الاستفسار وطلب المعلومات بما لا يضر مصالح الشركة ولا يتعارض مع أنظمة السوق المالية. واعتمد الباحث في بحثه على المنهج التحليلي، وذلك عن طريق دراسة اللوائح المنظمة للحوكمة في القطاع التجاري للشركات في المملكة العربية السعودية، والمنهج الاستقرائي، وذلك بدراسة الكتب والمؤلفات المختلفة، والمقالات والمنشورات المختلفة، والمجلات المحكمة، واللوائح والأنظمة المتعلقة بالحوكمة في المملكة العربية السعودية. وخلص البحث إلى أن حوكمة الشركات القوية والفعالة على ترسيخ ثقافة النزاهة للشركة، مما يؤدي إلى أداء إيجابي وعمل مستدام بشكل عام وبشكل أساسي، عندما يكون لدى الشركة حوكمة قوية للشركة، فإن ذلك يشير بأن الشركة تدار بشكل جيد، وأن مصالح الإدارة تتماشى مع أصحاب المصلحة في الشركة.

كلمات افتتاحية: حوكمة الشركات، المملكة العربية السعودية، القواعد والتنظيمية، والإطار العملي.



ABSTRACT

The research aims to discuss the legal and regulatory rules and the practical framework for the functioning of the governance process in the Kingdom of Saudi Arabia. Corporate governance in the Kingdom of Saudi Arabia is a new challenge in a relatively new country in the legal regulations, the effectiveness of the legal and regulatory rules and the practical framework for governance in the Kingdom of Saudi Arabia, and the extent of the challenges facing the process of applying corporate governance and its success in the Kingdom, and the roles that aim to integrate and enhance governance rules to address its structure to be positive for the commercial sector of companies in the present and the future, and in light of this it is possible to identify the legal and regulatory rules and the practical framework for the functioning of the governance process in the Kingdom of Saudi Arabia. One of the most important aspects of corporate governance during the legal and regulatory rules and the practical framework for the functioning of the governance process in the Kingdom of Saudi Arabia is that shareholders obtain all their rights related to the share, especially the right to obtain a share of the profits to be distributed, and the right to obtain a share of the company's assets upon liquidation. The right to attend shareholders' assemblies, participate in their deliberations and vote on their decisions, the right to dispose of shares, the right to monitor the work of the Board of Directors and file a liability claim against members of the Board, and the right to inquire and request information in a manner that does not harm the interests of the company and does not conflict with the financial market regulations. The researcher relied on the analytical approach, by studying the regulations governing corporate governance in the commercial sector of companies in the Kingdom of Saudi Arabia, and the inductive approach, by studying various books and literature, articles and various publications, refereed journals, and regulations and regulations related to governance in the Kingdom of Saudi Arabia. The research concluded that strong and effective corporate governance helps to establish a culture of integrity for the company, which leads to positive performance and sustainable work in general. Basically, when the company has strong corporate governance, this indicates that the company is well managed, and that the interests of management are aligned with stakeholders in company.

KeyWords: *Corporate Governance, Kingdom of Saudi Arabia, Rules and Regulations, and Practical Framework.*



المقدمة

فحوكمة الشركات عبارة عن إدارة الشركة تراعي المصالح الفضلى للجميع؛ وهذا الهيكل يساعد الشركات على تحقيق نجاح طويل الأجل للنمو الاقتصادي؛ ويحافظ على ثقة المستثمرين، ونتيجة لذلك تعمل الشركات على زيادة رأس المال بكفاءة فعالة؛ لها تأثير إيجابي على سعر الأسهم، لأنها تحسن الثقة في السوق؛ تحسن التحكم في أنظمة الإدارة وما فيها إدارة المخاطر، وتعطي التوجيه للمالكين والمديرين حول ماهية استراتيجية أهداف الشركة؛ يقلل الهدر والفساد والمخاطر وسوء الإدارة؛ يساعد على خلق سمعة قوية للعلامة التجارية؛ والأهم من ذلك أنها تجعل الشركات أكثر مرونة.

حوكمة الشركات هي الإطار الذي يحدد العلاقات التجارية القائمة بين مساهمي الشركة وفرق الإدارة ومجلس الإدارة وجميع أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين. لا يمكن التقليل من أهمية حوكمة الشركات، كما أن تطوير السياسات المرتبطة بها التي يمكن إنفاذها وتطبيقها باستمرار أمر بالغ الأهمية.

والمجالات التي تهدف حوكمة الشركات إلى شمولها هي: العقود الصريحة والضمنية بين الشركة وأصحاب المصلحة لتوزيع المسؤوليات والحقوق والمكافآت، وإجراءات التوفيق بين المصالح المتضاربة العرضية لأصحاب المصلحة، وفقاً لواجباتهم وامتيازاتهم وأدوارهم، و إجراءات الإشراف والرقابة وتدفقات المعلومات المناسبة لتكون بمثابة نظام للضوابط والتوازنات.

1. مشكلة البحث

تعتبر حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية تحدياً جديداً في دولة جديدة نسيباً في القواعد النظامية القانونية مقارنة بالدول الأخرى كمصر وأوروبا وأمريكا في القضايا القانونية للشركات وحوكمتها، ومدى فعالية القواعد النظامية والتنظيمية والإطار العملي للحوكمة في المملكة العربية السعودية، وما مدى التحديات التي تواجه عملية تطبيق حوكمة الشركات ونجاحها في المملكة، والأدوار التي تهدف إلى تكامل وتعزيز قواعد الحوكمة لتعالج هيكلتها لتكون إيجابية للقطاع التجاري للشركات في الحاضر والمستقبل، وعلى ضوء ذلك يمكن التعرف على القواعد النظامية والتنظيمية والإطار العملي لسير عملية الحوكمة في المملكة العربية السعودية.

2. أسئلة البحث

ومن خلال هذا البحث تتم الإجابة على الأسئلة الآتية:

1. ما هي الهياكل والأنظمة التي تنظم سير عملية الحوكمة في المملكة العربية السعودية؟
2. ما مدى مستقبل المشرع السعودي المنظم للحوكمة في القطاع التجاري للشركات في المملكة العربية السعودية؟
3. ما مدى فعالية تلك التشريعات واللوائح المنظمة للحوكمة في القطاع التجاري للشركات في الإطار العملي للحوكمة في المملكة العربية السعودية؟

3. أهداف البحث

تتمثل أهداف لبحث في النقاط الآتية:

1. التعرف على الهياكل والأنظمة التي تنظم سير عملية الحوكمة في المملكة العربية السعودية.
2. تقييم مستقبل المشرع السعودي المنظم للحوكمة في القطاع التجاري للشركات في المملكة العربية السعودية.
3. تقييم فعالية تلك التشريعات واللوائح المنظمة للحوكمة في القطاع التجاري للشركات في الإطار العملي للحوكمة في المملكة العربية السعودية.

4. أهمية البحث

تتجلى أهمية هذا البحث في النقاط الآتية:

1. تفعيل قواعد الحوكمة في القطاع التجاري للشركات في المملكة العربية السعودية.
2. بروز العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية في المملكة العربية السعودية عبر الشركات الدولية والمحلية.
3. والبحث يتعلق بموضوع القطاع التجاري للشركات الذي له دور فعال في الحياة العلمية، والتطور الاقتصادي في المجتمع.

5. منهجية البحث

يعتمد الباحث في بحثه على المناهج الآتية:

1. **المنهج التحليلي:** وذلك عن طريق دراسة اللوائح المنظمة للحوكمة في القطاع التجاري للشركات في المملكة العربية السعودية.
2. **المنهج الاستقرائي:** وذلك بدراسة الكتب والمؤلفات المختلفة، والمقالات والمنشورات المختلفة، والمجلات المحكمة، واللوائح والأنظمة المتعلقة بالحوكمة في المملكة العربية السعودية.

6. حدود ومجال البحث

ويمكن وضعها على النحو التالي:

1. **الحدود الموضوعية:** وتشمل التعرف على الأنظمة واللوائح والتعليمات المنظمة للحوكمة الهيئات والمؤسسات المشرفة عليها في المملكة العربية السعودية.
2. **الحدود الزمنية:** يتم إجراء عملية الدراسة على اللوائح والأنظمة والتعليمات المتعلقة للحوكمة المعمول بها حالياً في المملكة العربية السعودية.
3. **الحدود المكانية:** اقتصر الباحث في دراسته على إجراء عملية البحث في موضوع الحوكمة، اللوائح والتعليمات المنظمة للحوكمة في المملكة العربية السعودية.

7. الدراسات السابقة

ومن خلال الاطلاع على المواضيع والدراسات حول الحوكمة وعلى اللوائح والأنظمة والتعليمات المنظمة للحكومة في المملكة العربية السعودية، وأنه كان هناك من الدراسات ما يمكن الاعتماد عليها لإجراء هذا البحث، ويتم توضيحها من خلال الدراسات الآتي:

استفاد الباحث بكتاب صالح بن إبراهيم الشعلان، بعنوان: "مدي إمكانية تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي" وفي القضايا المتعلقة بدور الحوكمة في الشركات، ومفهوم الحوكمة وخصائصها، وأنظمة حوكمة الشركات، للجنة المراجعة في حوكمة الشركات دور فعال في مواجهة التحديات التي تواجه الحوكمة، وأن دور حوكمة الشركات يساعد شركات المساهمة في السعودية في ضبط عملية الحوكمتها، وفعالية تطبيق حوكمة الشركاتها.

على الرغم من أن الكتاب أحاط بقدر ممكن في موضوع حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية إلا أنه لم يتحدث بشيء من التقاطعات والقواعد النظامية والتنظيمية والإطار العملي لسير عملية الحوكمة في المملكة العربية السعودية.

استعان الباحث بكتاب: الذي هو من سلسلة نشرات الثقافية لمركز أبوظبي للحكومة، بعنوان: "أساسيات الحوكمة" مصطلحات ومفاهيم"، حيث من ميزة هذا الكتاب تناول العديد من المبادئ والأساسيات المتعلقة بالحوكمة، كمفهوم الحوكمة، ونشأة الحوكمة، ومبررات وجود الحوكمة، وفلسفة الحوكمة، الأطراف الرئيسية في الحوكمة، أهداف الحوكمة، فوائد الحوكمة، ضوابط الحوكمة، قواعد الحوكمة، مبادئ الحوكمة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لكنه لم يُفصّل القول في المسائل الكثيرة المتعلقة بهذه الأساسيات والمبادئ، ولم يتطرق فيه إلى المسائل المتعلقة بالقواعد النظامية والتنظيمية والإطار العملي لسير عملية الحوكمة في المملكة العربية السعودية.

بحث منشور للدكتور عوض بن سلامة الرحيلي بعنوان: "لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات" حالة السعودية" تحدث الباحث عن الجهود الدولية لتفعيل مفهوم حوكمة الشركات، وعن الجهود الإقليمية لتفعيل مفهوم حوكمة الشركات، والجهود المحلية لتفعيل مفهوم حوكمة الشركات، وعن التطورات الحديثة في البيئة الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، ثم تحدث عن لجان المراجعة في المملكة العربية السعودية، وعن قرارات صادرة عن الحوكمة وصعوبات تطبيقها في المملكة العربية السعودية، والقواعد الجديدة المنظمة لعمل لجان المراجعات في

الشركات المساهمة، وتطرق إلى إمكانية لجان المراجعة في تفعيل مفهوم حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية، بيد أن الباحث أهمل الجانب السعودي في القضايا المتعلقة بالحكومة، وعن القواعد النظامية والتنظيمية والإطار العملي لسير عملية الحوكمة في المملكة العربية السعودية.

ومنها بحث منشور للباحث عيد بن حامد الشمري بعنوان: "حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية الواقع ... الطموح" أسرد الأنظمة واللوائح القانونية المتعلقة بالشركات والحوكمة، بدون أن يتطرق إلى أي شرح أو الدراسة لتلك الأنظمة واللوائح، وذكر النظام التجاري ونظام الشركات، ونظام المحاسبين القانونيين، ونظام المحاسبين القانونيين الجديد، والمعايير المهنية، ولجان المراجعة، ونظام الرقابة الداخلية، ولائحة حوكمة الشركات بدون ذكر أي شرح أو تفصيل لتلك الأنظمة واللوائح المنوطة بالقواعد النظامية والتنظيمية والإطار العملي لسير عملية الحوكمة في المملكة العربية السعودية.

الخطة وهيكل البحث

والبحث يتكون من مقدمة، وأساسيات البحث، ومباحث، ومطالب، وخلاصة، ونتائج، وتوصيات، ومراجع.

المبحث الأول: حوكمة الشركات

المطلب الأول: مفهوم حوكمة الشركات

المطلب الثاني: أهمية حوكمة الشركات

المطلب الثالث: فوائد حوكمة الشركات

المبحث الثاني: النظام القانوني في المملكة العربية السعودية

المطلب الأول: خلفية مختصرة عن النظام القانوني في المملكة العربية السعودية

المطلب الثاني: النظام القضائي في المملكة العربية السعودية

المطلب الثالث: الشريعة الإسلامية هي القانون والنظام في المملكة العربية السعودية

المطلب الرابع: حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية

**المبحث الثالث: القواعد النظامية والتنظيمية والإطار العملي لحوكمة الشركات في
السعودية**

المطلب الأول: السلطات التنظيمية في السوق المالية السعودية

المطلب الثاني: وزارة التجارة والصناعة

المطلب الثالث: مؤسسة النقد العربي

المطلب الرابع: تقييم القواعد الحالية والإطار التنظيمي لحوكمة الشركات في السعودية

المبحث الأول: حوكمة الشركات

المطلب الأول: مفهوم حوكمة الشركات

وعلى العموم، يُفهم من نظام الشركات السعودي لعام 2015م بأن الحوكمة هي حوكمة الشركات هي مجموعة من القوانين والقواعد واللوائح التي تحكم وتنظم عمل الشركة وعلاقاتها المختلفة. وأولى نظام الشركات الجديد في المملكة العربية السعودية الصادر في عام 2015م اهتمامًا لتطوير أنظمة وقوانين حوكمة الشركات، وفصل النظام المسائل الرقابية إلى مجالين رئيسيين، ومنح سلطة الإشراف والرقابة على الشركات غير المدرجة في السوق المالي لوزارة التجارة والاستثمار، وجعل الشركات المساهمة المدرجة في السوق المالية ضمن اختصاص شركة البورصة " تداول " للرقابة.

إن، يتم تعريف الحوكمة على أنها مجموعة من الأنظمة والضوابط التي تنظم العلاقات بين أصحاب المصلحة وتحقق مجموعة من المبادئ مثل الإنصاف والشفافية والمساواة. والغرض من حوكمة الشركات هو تسهيل الإدارة الفعّالة والريادية والحوكمة التي يمكن أن تحقق نجاحًا طويل الأجل للشركة. حوكمة الشركات هي النظام الذي يتم من خلاله توجيه الشركات والتحكم فيها. مجالس الإدارة هي المسؤولة عن حوكمة شركاتهم. يتمثل دور المساهمين في الحوكمة في تعيين المديرين والمراجعين وإقناع أنفسهم بوجود هيكل حوكمة مناسب.

تشمل مسؤوليات مجلس الإدارة تحديد الأهداف الإستراتيجية للشركة، وتوفير القيادة لوضعها موضع التنفيذ، والإشراف على إدارة الأعمال وتقديم التقارير إلى المساهمين بشأن إشرافهم. لذلك فإن حوكمة الشركات تتعلق بما يفعله مجلس إدارة الشركة وكيف يحدد قيم

الشركة، ويجب أن يتم تمييزها من الإدارة التشغيلية اليومية للشركة من قبل المديرين التنفيذيين المتفرغين.

يُفهم بحوكمة الشركات القواعد التي يتم من خلالها قيادة الشركة وتوجيهها وتشتمل على آليات لتنظيم العلاقات المختلفة بين مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين وأصحاب المصالح، وذلك بوضع إجراءات خاصة لتسهيل عملية اتخاذ القرارات وإضفاء طابع الشفافية والمصادقية عليها بغرض حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وتحقيق العدالة والتنافسية والشفافية في السوق وبيئة الأعمال.

المطلب الثاني: أهمية حوكمة الشركات

حوكمة الشركات هي الإطار الذي يحدد العلاقات التجارية القائمة بين مساهمي الشركة وفرق الإدارة ومجلس الإدارة وجميع أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين. لا يمكن التقليل من أهمية حوكمة الشركات، كما أن تطوير السياسات المرتبطة بها التي يمكن إنفاذها وتطبيقها باستمرار أمر بالغ الأهمية.

هناك العديد من نماذج حوكمة الشركات في العالم ولا يوجد خيار أفضل عالمياً. يعتمد اختيار أفضل نموذج للشركة ليس فقط على أهدافها ودوافعها ورسالتها وسياق أعمالها ولكن أيضاً على أطرها الاقتصادية والقانونية والسياسية والاجتماعية.

إن الشركات التي تطبق مبادئ الحوكمة تعزز مستوى الثقة والاطمئنان لدى مساهميها على استثماراتهم، لأن ذلك يعد مؤشراً على دراية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بالمخاطر التي تحيط بالشركة وبالتالي قدرتها على إدارة هذه المخاطر والحد منها، مما يساعد المستثمر على اتخاذ قراره الاستثماري مع مراعاة المعايير الأساسية الأخرى للاستثمار؛ وذلك أن ممارسة الشركات للحوكمة ممارسة فعالة تؤدي إلى جذب المستثمرين واكتساب ثقتهم لما لهذه الشركة من ميزات أهمها توفير العدالة والشفافية لجميع أصحاب المصالح. وفي الغالب يلجأ المستثمرون إلى أصحاب الخبرات لإدارة أعمال الشركات التي يستثمرون بها نظراً إلى افتقارهم للوقت الكافي والخبرات اللازمة لإدارة تلك الشركات.

ومن هذا المنطلق تبرز الحاجة إلى تطبيق الحوكمة التي تعزز ثقة الملاك بأن أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة ملتزمون بتحقيق أهداف الشركة والحفاظ على حقوقهم. وتتمثل التحديات في أن أصحاب الخبرات من المديرين ليسوا في الغالب من ملاك الشركة، فمن

المحتمل أن يُغلب المدير مصالحه الشخصية على مصالح الملاك، ومن هنا تبرز الحاجة إلى تطبيق حوكمة الشركات؛ وذلك ببناء الأدوار التي تهدف إلى تكامل وتعزيز العلاقة بين إدارة الشركة وملاكها وجميع الأطراف من أصحاب المصالح ومن ثم تحقيق مبدأ العدالة والشفافية.

المطلب الثالث: فوائد حوكمة الشركات

تشير حوكمة الشركات إلى جميع القوانين واللوائح والقواعد والممارسات التي تحدد كيفية إدارة الشركة. يحدد حقوق ومسؤوليات جميع الوكلاء النشطين داخل المنظمة، وجذب المواهب ورأس المال المالي، وتعزيز الكفاءة الداخلية، وتوفير القيمة الاقتصادية لأصحاب المصلحة على المدى الطويل.

تكمن أهمية حوكمة الشركات في جوانب متعددة منها: أنها تسهم حوكمة الشركات في رفع مستوى كفاءة الاقتصاد لما لها من أهمية في المساعدة على استقرار الأسواق المالية ورفع مستوى الشفافية وجذب الاستثمارات من الخارج والداخل على حد سواء، بالإضافة إلى تقليص حجم المخاطر التي تواجه النظام الاقتصادي. إن تطبيق مبادئ الحوكمة يساعد الشركات على خلق بيئة عمل سليمة تعين الشركة على تحقيق أداء أفضل مع توافر الإدارة الجيدة ولذا تكون القيمة الاقتصادية للشركة أكبر، بالإضافة إلى أن الحوكمة الرشيدة تساعد الشركات على الوصول إلى أسواق المال والحصول على التمويل اللازم بتكلفة أقل مما يعينها على التوسع في نشاطها، وتقليل المخاطر، وبناء الثقة مع أصحاب المصالح.

المستثمرون وحملة الأسهم: تهدف حوكمة الشركات إلى حماية الاستثمارات من التعرض للخسارة بسبب سوء استخدام السلطة في غير مصلحة المستثمرين وترمي أيضاً إلى تعظيم عوائد الاستثمار وحقوق المساهمين والقيمة الاستثمارية علاوة على الحد من حالات تضارب المصالح؛ إذ إن التزام الشركة تطبيق معايير الحوكمة يُفَعِّل دور المساهمين في المشاركة في اتخاذ القرارات الرئيسية المتعلقة بإدارة الشركة ومعرفة كل ما يرتبط باستثماراتهم. تسعى الحوكمة إلى بناء علاقة وثيقة وقوية بين إدارة الشركة والعاملين بها ومورديها ودائنيها وغيرهم. فالحوكمة الرشيدة تعزز مستوى ثقة جميع المتعاملين للإسهام في رفع مستوى أداء الشركة وتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

المبحث الثاني: النظام القانوني في المملكة العربية السعودية

المطلب الأول: خلفية مختصرة عن النظام القانوني في المملكة العربية السعودية

تعتبر حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية تحديًا جديدًا في دولة جديدة نسبيًا. صدرت اللوائح الرسمية الأولى حول الحوكمة في المملكة العربية السعودية قبل ستة عشر عاماً (16)، بينما تم تأسيس المملكة العربية السعودية في عام 1932م على الأرجح. وعليه من المتطلبات الأساسية أن يكون للمملكة العربية السعودية نظام لتأسيس وتشغيل الشركات وحوكمتها، وهو أمر مهم للغاية للتنمية الاقتصادية وتعزيز بيئة ملائمة للأعمال للتجارية في البلاد.

وهناك العديد من العوامل التي تلعب أدواراً مهمة وتؤثر على بيئة الأعمال التجارية والتنمية الاقتصادية. تعتبر سلطة الدولة والأدوات التشريعية في غاية الأهمية لتقييم القواعد الحالية والإطار التنظيمي لحوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية. كما أن سلطة المحاكم في فرض العقوبات وإنفاذ القوانين واللوائح تلعب أدواراً مهمة في سير مجريات الحوكمة في المملكة العربية السعودية.

علاوة على ذلك، فإن الموقف الحالي في المملكة العربية السعودية مثير للاهتمام ويتسم بأنه يشهد تغييراً حاسماً في الأدوار بين السلطات القضائية، ليس هناك شك في أن الأنظمة الجديدة والتغيير السريع في الأدوار على الساحة القانونية ستلقي بظلالها على القواعد الحالية والأطر التنظيمية لحوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية، والتي ستؤثر على بيئة الأعمال التجارية. فعلى سبيل المثال، وقع المجلس الأعلى للقضاء وديوان المظالم مؤخراً وثيقة لنقل المحاكم التجارية من القضاء الإداري إلى القضاء العام، والتي يمكن أن تشير إلى سرعة اتخاذ القرار القانوني بشأن الحوكمة في المملكة العربية السعودية.

تلعب عملية التشريعية أو نظام المحاكم دوراً مهماً في هذا السياق، والذي سينعكس في بيئة الأعمال التجارية. وبجانبا تلعب المحاكم دوراً رئيسياً في سياق حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية، لذلك لا داعي للقول إن الإطار المؤسسي مثل النظام القضائي المستقل الذي يعمل بكفاءة هو ضمانة لتطبيق مفهوم حوكمة الشركات من أجل أن تكون فعالة.

المطلب الثاني: النظام القضائي في المملكة العربية السعودية

يمكن وصف المملكة العربية السعودية بأنها تمتلك نظاماً قانونياً معقداً نوعاً ما. وهذا التعقيد هو نتيجة للعديد من العوامل التي تلعب أدواراً مهمة في تشكيل هذا النظام القانوني. الشريعة الإسلامية والقانون في المملكة العربية السعودية ليسا منفصلين عن بعضهما البعض بسبب أن الشريعة الإسلامية ليست نظاماً أو قانوناً فحسب حيث يمكن الانتقال إلى موضوع التقنين في النظام القضائي السعودي. من الواضح أن النظام التشريعي عنصر مهم للغاية في سياق إطار حوكمة الشركات، بيد أن النظام القانوني في المملكة العربية السعودية غير مقنن مما أدى إلى تأثير كبير على بيئة الأعمال التجارية خاصة للمستثمرين الأجانب، حيث عادة ما يقوم المستثمرون الأجانب بدراسة آليات التقاضي في الدولة قبل الاستثمار.

ومن المثير للاهتمام أن القانون القضائي لعام 1975م قد اعترف بالسوابق القضائية في حين أن القانون القضائي الجديد لعام 2007م ألغى ذلك وعدم الاعتراف بها. على الرغم من أن السوابق القضائية في القانون القضائي لعام 1975م لم تُستخدم عملياً بشكل فعال، إلا أنها كانت سمة جيدة للنظام القضائي السعودي.

المطلب الثالث: الشريعة الإسلامية هي القانون والنظام في المملكة العربية السعودية

فالمملكة العربية السعودية دولة تطبق الشريعة الإسلامية كنظام وقانون للدولة، بيد أنه لم تكن المملكة العربية السعودية الوحيدة التي تطبق قواعد الشريعة الإسلامية كقانون للدولة، حيث توجد العديد من الدول تطبق قواعد الشريعة الإسلامية في قوانينها، أو يكون النظام القضائي في تلك الدول نظاماً مزدوجاً بين الشريعة والقانون، وهذا هو الحال في جميع الدول العربية.

وفي المملكة العربية السعودية تُطبق الشريعة الإسلامية كنظام قضائي في جميع المحاكم. وعليه ينص النظام الأساسي السعودي على ذلك، بأن القرآن والسنة هما دستور الدولة، وأن أحكامها تسود مجريات أمور البلاد. وكذلك ينص قانون القضاء الصادر عام 1975م بالمرسوم الملكي رقم (م / 64) في المادة الأولى على أن: "القضاة مستقلون ولا سلطان عليهم في إقامة العدل، وأن الشريعة الإسلامية هي النافذة أمام الحكم، ولا يجوز لأحد أن يتدخل في القضاء".

على الرغم من ذلك، إلا أن هناك لفئة مهمة للغاية في هذا السياق حول بعض المعاملات التي يمكن وصفها بأنها مخالفة لمبادئ الشريعة الإسلامية، على الرغم من أن الشريعة الإسلامية لا تزال هي القانون الأساسي والأول في الدولة، وأن هناك بعض المعاملات المخالفة لمبادئ الشريعة الإسلامية المسموح بها في المملكة العربية السعودية مثل الربا في بعض المعاملات المالية.

وكما سبق أنفاً، هناك عدة دول تتعامل مع الشريعة الإسلامية في بعض الجوانب القانونية. وعلى سبيل المثال، من بين تلك الدول، الدول العربية بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي، وبعض الدول الآسيوية، بما في ذلك ماليزيا، وإندونيسيا، وباكستان.

المطلب الرابع: حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية

وهناك تأثير للشريعة الإسلامية على العديد من جوانب الإطار القانوني والتنظيمي السعودي الحالي لحوكمة الشركات، حيث اكتسب نظام حوكمة الشركات في المملكة قدرًا كبيرًا من الاعتراف الإقليمي نوعاً، ويمكن أيضاً ملاحظة أن نظام الشركات في المملكة العربية السعودية وبقية دول الخليج يتضمن بعض مجالات قطاع الأعمال التجارية لجعله متوافقاً مع مبادئ التجارية وفقاً لمعايير الشريعة الإسلامية.

وهناك العديد من الهيئات والمؤسسات التي تشارك في المهمة الإشرافية للبورصة السعودية حيث يتم تسجيل الشركات المدرجة مع الأخذ بعين الاعتبار أن الشركات المدرجة هي الهدف الرئيسي لأنظمة حوكمة الشركات. ومن ناحية أخرى عند مناقشة الإطار القانوني والتنظيمي لحوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية، وهناك تشريعات مهمة يجب مراعاتها مثل نظام سوق رأس المال، ونظام الشركات الجديد، ولوائح حوكمة الشركات؛ حيث تعتمد أهمية هذه النظام على مدى تأثيرها على قضايا حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية، وعلى بيئة الأعمال التجارية. ليس هناك شك في أن لوائح حوكمة الشركات يمكن وصفها بأنهما خطوتان من أهم الخطوات نحو إصلاح وتحسين الوضع الحالي للإطار القضائي السعودي.

المبحث الثالث: القواعد النظامية والتنظيمية والإطار العملي لحوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية

المطلب الأول: السلطات التنظيمية في السوق المالية السعودية

شهد أغسطس لعام 2003م حدثاً مميزاً في سياق السوق المالية السعودية وحوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية بشكل عام. اللافت للنظر أن سوق رأس المال قد بدأ حقبة جديدة مصحوبة بتبادل الأدوار وتغيير القدرات بين الجهات الرقابية. والنقطة الأخرى الحاسمة هي أن نظام سوق رأس المال لعام 2003م قد صدر بشأن إنشاء هيئة السوق المالية، كما تنص المادة 4 من النظام، حيث أعيدت هذه الهيئة الجديدة تشكيل إطار عملي حيث تم تكليفها بمسؤولية إصدار القواعد واللوائح.

المطلب الثاني: وزارة التجارة والصناعة

في سياق حوكمة الشركات وسوق الأسهم السعودية، يمكن وصف وزارة التجارة والصناعة بأنها لاعب رئيسي، وخاصة قبل استحداث هيئة السوق المالية فيما يتعلق بالشركات المدرجة في البورصة، حيث تتمتع وزارة التجارة والصناعة بالسلطة القضائية والتنفيذية والتشريعية بموجب مرسوم ملكي. علاوة على ذلك، من الواضح أن وزارة التجارة والصناعة في المملكة العربية السعودية كانت دائماً تتولى القيادة الإشرافية والمسؤولية عن الأعمال والتجارة.

ومن خلال الوزارة تشهد المملكة العربية السعودية تطورات حديثة في البيئة الاقتصادية، ويساعدها في ذلك لجان المراجعة، والقرارات الصادرة عن الحوكمة رغم صعوبات تطبيقها من ناحية أخرى، بيد أنها تحتاج إلى قواعد جديدة منظمة لعمل لجان المراجعات في الشركات المساهمة، لتفعيل حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية.

المطلب الثالث: مؤسسة النقد العربي

تلعب مؤسسة النقد العربي السعودي دوراً مهماً في سياق حوكمة الشركات وتوفير بيئة ملائمة للأعمال التجارية في المملكة العربية السعودية. ولا يخفى على أحد أن هناك نوعين من البنوك في المملكة العربية السعودية، البنوك الإسلامية التي تستخدم مبادئ الشريعة الإسلامية لتنظيم جميع عملياتها، والبنوك التقليدية ببعض المعاملات التي تعتبر مخالفة لبعض مبادئ الشريعة الإسلامية مثل "الربا"، ومع ذلك، فإن مؤسسة النقد العربي السعودي هي المشرف على جميع البنوك التجارية التي تعمل في المملكة العربية السعودية.

ومؤسسة النقد العربي السعودي هي البنك المركزي للمملكة العربية السعودية حيث تلعب مؤسسة النقد العربي السعودي دورًا مهمًا في سياق الإطار التنظيمي لحوكمة الشركات. قدمت مؤسسة النقد العربي السعودي مشروع لائحة تأمين حوكمة الشركات في عام 2014م لأحكام السيطرة في الإطار التنظيمي للحوكمة في السعودية. هناك تعاون بين مؤسسة النقد وهيئة السوق المالية من أجل تحسين ظروف القضايا ذات الصلة، بما في ذلك تنظيم حوكمة الشركات، حيث تتولى مؤسسة النقد العربي السعودي مسؤولية الإطار القانوني للبنوك السعودية وشركات التأمين في المملكة العربية السعودية، مما يعزز دورها المهم في الاستقرار الاقتصادي في البلاد.

المطلب الرابع: تقييم القواعد الحالية والإطار التنظيمي لحوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية

تكمن أهمية هيئة أسواق المال في سياق هذه المناقشة في الدور الحاسم الذي تلعبه الهيئة في حوكمة الشركات نظرًا لسلطاتها القانونية كأداة حكومية تهدف إلى حماية المستثمرين وتعزيز كفاءة وشفافية السوق المالي، وكذلك تحقيق العدالة، وعليه يمكن وصف هيئة أسواق المال بأنها منظمة حكومية مستقلة وتتمتع باستقلال إداري وقانوني ومالي.

وفي سياق ذلك وجود العلاقة بين هيئة السوق المالية ولوائح حوكمة الشركات، فإن الهيئة العامة لسوق المال هي السلطة الحكومية المسؤولة عن حوكمة الشركات المدرجة في سوق رأس المال، حيث في عام 2006م أدخلت هيئة أسواق المال لوائح حوكمة الشركات في المملكة العربية كما يجب التنويه إلى أن عملية اصدار شهادة عام 2006م تضمنت الحوكمة العديد من الخطوات للإصدار المسبق، حيث كان لدى هيئة أسواق المال العديد من القضايا التي يجب التعامل معها من قبل، من أجل جعل اللوائح التنظيمية مناسبة ومفيدة للتطبيق المحلي، مع مراعاة الأطر القانونية والتنظيمية من جهة، والعوامل الثقافية من جهة أخرى.

ولائحة حوكمة الشركات لعام 2006م تهدف إلى تحسين السوق من خلال اختيار الأوقات المناسبة لجعل المواد التنظيمية إلزامية بعد إجراء تحليل ودراسة السوق. تتناول لوائح حوكمة الشركات حقوق المساهمين والجمعية العامة بشكل ملحوظ هو أحد مناهج لاستخدام تقنيات الاتصال الجديدة في العديد من تطبيقاتها.



سيظل الإطار القانوني الفعال لحوكمة الشركات هو الضمانة الرئيسية للحوكمة الرشيدة للشركات. سيضمن ضمان وجود إطار قانوني فعال في سياق حوكمة الشركات التزام جميع الأطراف المعنية واستيفاء الحقوق، وضمان كفاءة الأسواق، حيث يجب تطويرها مع مراعاة الواقع الاقتصادي الذي سيتم تطبيقه فيه، ويمكن رؤية أهمية تعزيز نظام حوكمة الشركات في سياق الدول العربية بوضوح من خلال تشجيع الاستثمار المحلي في سوق رأس المال من خلال تقليل المخاطر، لا يمكن القيام بذلك دون الاعتراف بأهمية حوكمة الشركات من خلال فهم واضح لواجبات مجلس الإدارة، والفصل بين وظيفة الرئيس التنفيذي ووظيفة رئيس مجلس الإدارة، ووضع الخطط الاستراتيجية لاتخاذ القرار والتقييم.

وبالنهاية يمكن وصف نظام الشركات الجديد الذي صدر في نهاية عام 2015م بأنه خطوة إلى الأمام نحو إصلاح الأطر القانونية والتنظيمية لحوكمة الشركات، وأن هذا النظام الجديد سيحتاج إلى مزيد من البحث لاستكشاف الميزات الجديدة والتحقق من توافقه مع الأنظمة واللوائح الأخرى، مثل لوائح حوكمة الشركات. للمملكة العربية السعودية تأثير كبير على الدول الإسلامية الأخرى، ويمكن توظيفها لتقديم مثال لإطار قانوني وتنظيمي فعال يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية من جهة، ومناسب للتطبيق في العالم الحديث من ناحية أخرى، يمكن للمجموعات الشرعية في البنوك السعودية تشكيل قاعدة لجنة تقدم منتجات جديدة متوافقة وتنكيف مع المفاهيم المستعارة.

الخاتمة

إن من أهم محاور حوكمة الشركات حصول المساهمين على جميع حقوقهم المتصلة بالسهم، خاصة الحق في الحصول على نصيب من الأرباح التي يتقرر توزيعها، والحق في الحصول على نصيب من موجودات الشركة عند التصفية، وحق حضور جمعيات المساهمين والاشتراك في مداولاتها والتصويت على قراراتها، وحق التصرف في الأسهم، وحق مراقبة أعمال مجلس الإدارة ورفع دعوى المسؤولية على أعضاء المجلس، وحق الاستفسار وطلب المعلومات بما لا يضر مصالح الشركة ولا يتعارض مع أنظمة السوق المالية.

حوكمة الشركات هو نظام يهدف إلى غرس السياسات والقواعد التي تساعد في الحفاظ على تماسك المؤسسة. إنه موجود للمساعدة في مساءلة الشركة، مع مساعدتها على الابتعاد عن المزالق المالية والقانونية والأخلاقية. تتضح أهمية حوكمة الشركات بشكل واضح من خلال الفوائد المباشرة التي تظهر عند وجود إطار عمل جيد لحوكمة الشركات. ومن خلال هذه الدراسة استطاع الباحث الوصول إلى النتائج التوصيات التالية:

أولاً: النتائج

1. تساعد حوكمة الشركات القوية والفعّالة على ترسيخ ثقافة النزاهة للشركة، مما يؤدي إلى أداء إيجابي وعمل مستدام بشكل عام وبشكل أساسي.
2. عندما يكون لدى الشركة حوكمة قوية للشركة، فإن ذلك يشير بأن الشركة تدار بشكل جيد، وأن مصالح الإدارة تتماشى مع أصحاب المصلحة في الشركة.
3. ويُفهم من حوكمة الشركات توظيف القوانين واللوائح والقواعد والممارسات التي تحدد كيفية إدارة الشركة، تحدي حقوق ومسؤوليات جميع الوكلاء النشطين داخل الشركة.
4. جذب المواهب ورأس المال، وتعزيز الكفاءة الداخلية، وتوفير القيمة الاقتصادية لأصحاب المصلحة على المدى الطويل.
5. التأثيرات الإيجابية التي تحدث عندما يتم التحكم في المخاطر، ويتم تبسيط الإجراءات التنظيمية واتساقها.



ثانياً: التوصيات

1. السعي إلى إيجاد هيكل لحوكمة الشركات القوية والفعّالة على ترسيخ ثقافة النزاهة للشركة، مما يؤدي إلى أداء إيجابي وعمل مستدام بشكل عام وبشكل أساسي.
2. عندما يكون لدى الشركة حوكمة قوية للشركة فإن ذلك يشير إلى السوق بأن المنظمة تدار بشكل جيد وأن مصالح الإدارة تتماشى مع أصحاب المصلحة الخارجيين.
3. مراجعة جميع القوانين واللوائح والقواعد والممارسات التي تحدد كيفية إدارة الحوكمة في المملكة العربية السعودية.
4. السعي إلى تسهيل الإجراءات لجذب المواهب ورأس المال المالي، وتعزيز الكفاءة الداخلية، وتوفير القيمة الاقتصادية في المملكة العربية السعودية.

المصادر والمراجع

1. إبراهيم عبد الله المنيف. (2019م). حوكمة الشركات: مهام وواجبات ومسؤوليات مجلس الإدارة. القاهرة: دار الكتب. ط3.
2. إحسان بن صالح المعتاز. (2013م). حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية. مجلة الجامعة. جامعة أم القرى بمكة المكرمة. المملكة العربية السعودية.
3. أحمد حسن صبا. (2014م). الحوكمة و أثرها على تحسين مستوى الأداء لمنظمات الأعمال "دراسة ميدانية على المصارف التجارية العاملة في محافظتي اللاذقية و طرطوس. بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال. قسم الاقتصاد. كلية الاقتصاد. جامعة تشرين. اللاذقية، سوريا.
4. أحمد حسن فتحي. (2015م). مفهوم الحوكمة عندي. جريد عكاظ. العدد 4718. الرياض.
5. أحمد حسن فتحي. (2014م). مفهوم الحوكمة عندي. مقالة منشورة في جريد عكاظ. العدد 4718.
6. الغنودي عيسى عبد الله عيسى. (2009م). إمكانية تطبيق حوكمة الشركات لتحسين الأداء في الشركات الصناعية الليلية "دراسة ميدانية". بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد. قسم الاقتصاد. جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. والمجلة الجامعة.
7. ألكسندر شكولنيكوف. (2000م). حوكمة الشركات كأداة تنمية من شركات مستدامة إلى اقتصاديات مستدامة. لندن: دار النشر، د.ط.
8. بسام عبدالله البسام. (2014م). الحوكمة الرشيدة: المملكة العربية السعودية: حالة دراسية. مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنساني. قسم العلوم الاقتصادية والقانونية. العدد 11.
9. حمد أحمد إبراهيم خليل. (2000م). دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها علي سوق الأوراق المالية : دراسة نظرية تطبيقية. القاهرة: دار العلوم. ط3.

10. الدراجي. (2006م). المملكة العربية السعودية: ازدواجية النظام القانوني وتحدي تكيف القانون مع اقتصادات السوق. الرياض: دار المعارف. د.ط.
11. رحمان. (2011م). هل هناك حاجة إلى قواعد قانونية جديدة لحوكمة الشركات؟. القاهرة: دار القانون. ط1.
12. زياد أحمد القرشي. (2013م). القانون التجاري السعودي. الرياض: دار حافظ للنشر والتوزيع. ط2.
13. سعيد يحيى. (1999م). الوجيز في النظام التجاري السعودي. القاهرة: دار النشر. ط2.
14. صالح بن إبراهيم الشعلان. (2007م). مدي إمكانية تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي. رسالة مقدم لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال، قسم الإدارة، كلية إدارة الأعمال. الرياض. المملكة العربية السعودية.
15. صالح بن محمد الشعيبي. (2014م). دور حوكمة الشركات ومواجهة التحديات في السعودية وتطوير البيئة الاقتصادية. مجلة العرب الدولية لمؤسسة في لندن.
16. صلاح العمري. (2011م). "الذكرى الخامسة لانتهاء سوق الأسهم السعودية (2006-2011) الجزء (2 من 5)" الرياض (القسم المالي بالرياض <http://www.alriyadh.com5> تاريخ الاسترجاع 1 يناير 2022م.
17. عبد الباري مشعل. (2010م). تحديات ومعوقات حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية. المؤتمر التاسع للهيئات الشرعية. هيئة المحاسبة والراجعات للمؤسسات المالية الإسلامية. (لندن. دن. د.ط.
18. عبد الرحمن العايب. (2012م). إشكالية حوكمة الشركات والزامية احترام أخلاقيات الأعمال في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة. الملتقى الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات. جامعة باجي مختار عنابة. قسم العلوم التجارية. الجزائر.
19. عبد الله بن صالح العثيمين. (2015م). تاريخ المملكة العربية السعودية. الرياض: دار التوبة. ط2.
20. على الأخضر، حوكمة الشركات، (القاهرة: دار الفكر الجامعي، ط2، 2012م).

21. عوض سلامة الرحيلي. (2005م). لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات – حالة السعودية. بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات. مصر. القاهرة.
22. عيد بن حامد الشمري. (2010م). حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية الواقع ... الطموح. دمشق: جامعة دمشق. دط.
23. قانون الأوراق المالية السعودي: تنظيم سوق تداول الأوراق المالية والمصدرين والمتخصصين في الأوراق المالية بموجب قانون سوق رأس المال السعودي لعام 2003م، والمسح السنوي للقانون الدولي والمقارن.
24. قانون القضاء الصادر عام 1975م بالمرسوم الملكي رقم (م / 64) المادة (1).
25. قانون سوق رأس المال لعام 2003م الذي تمت الموافقة عليه بموجب المرسوم الملكي رقم (م / 30).
26. قرار نقل القضاء التجاري، نقل القضاء الإداري إلى القضاء العام بتاريخ 2016/3/22م.
27. لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية، بموجب القرار رقم 8 - 16 - 2017 وتاريخ 16 / 5 / 1438 هـ، الموافق 13 / 2 / 2017 م بناءً على نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ 3 وتاريخ 28 / 1 / 1437 هـ المعدلة بقرار مجلس هيئة السوق المالية رقم 1 - 7 - 2021م.
28. لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية، بموجب القرار رقم 8 - 16 - 2017 وتاريخ 16 / 5 / 1438 هـ، الموافق 13 / 2 / 2017 م بناءً على نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ 3 وتاريخ 28 / 1 / 1437 هـ المعدلة بقرار مجلس هيئة السوق المالية رقم 1 - 7 - 2021م.
29. لائحة حوكمة الشركات لعام 2006م.
30. محمد أحمد إبراهيم خليل. (د.ت). دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها علي سوق الأوراق المالية - دراسة نظرية تطبيقية. دن.
31. محمد المجيد. (2012م). الإطار المفاهيمي لإصلاح حوكمة الشركات السعودية المملوكة للقطاع العام: دراسة مقارنة وتحليلية من منظور قانوني. كرسي الدراسات المالية الإسلامية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

32. محمد عبد الله المومني. (2001م). تقييم ضوابط تشكيل لجان التدقيق واليات عملها في الشركات الاردنية المساهمة لتعزيز الحاكمية المؤسسية "دراسة ميدانية". بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في إدارة الأعمال. قسم الإدارة، كلية الدراسات الاقتصادية والإدارية. جامعة جدارا. الأردن- أربد.
33. مركز أبوظبي للحوكمة. (2009م). أساسيات الحوكمة "مصطلحات ومفاهيم. أبوظبي: مركز أبوظبي للحوكمة. ط1.
34. مشروع لائحة حوكمة شركات التأمين. الرياض 2014م.
35. مصطفى كمال طه. (2011م). الشركات التجارية. القاهرة: مكتبة الوفاء القانونية. ط3.
36. معاذ المعزز. (2010م). حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية". مكة المكرمة: جامعة أم القرى. د.ط.
37. مناور حداد. (2008م). حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي. ورقات للمؤتمر العالمي الأول. جامعة دمشق. كلية الاقتصاد.
38. منتدى الرياض الاقتصادي. (2015م). "دراسة تطور النظام القضائي: نقاط القوة ومجالات التنمية. الدافع وأثره على الاقتصاد الوطني" منتدى الرياض الاقتصادي.
39. مؤسسة النقد العربي السعودي. (2022م). "الموقع الرسمي لمؤسسة النقد العربي السعودي" <http://www.sama.gov.sa> (تاريخ الاسترجاع 12 يناير 2022م).
40. مؤسسة النقد العربي. (2021م). لائحة الحوكمة، رقم الإصدار: V1.3، التاريخ: 14 / 03 / 2021م.
41. الموقع الرسمي للسوق المالية السعودية (تداول)، <http://www.tadawul.com.sa> (تاريخ الاسترجاع 20 يناير 2022م).
42. النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية، صدر بموجب المرسوم الملكي رقم أ/90 المؤرخ في 1412/8/27 هـ الموافق 3 يناير 1992م.
43. نظام الشركات الصادر بالمرسوم ملكي رقم (م/3) بتاريخ 1437/01/28 هـ.
44. هيا بنت دخيل الله المرييض. (2009م). مسؤولية أعضاء مجلس إدارة شركات المساهمة في إطار حوكمة الشركات وفقاً للنظام السعودي. الرياض: دار الفكر والقانون. ط2.
45. يحي الخفاش. (2012م). التنظيم القانوني لحوكمة الشركات: دراسة مقارنة. القاهرة: دار الثقافة. ط2.